الجمهـورية التونـسية

مشروع قانون المالـية 2021

- إطار الميزانية متوسط المدى
- جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
- جدول عمليات تمويل الميزانية

ملحق 02-03-04

عاشت تونس فترة انتقاليّة استثنائيّة منذ 2011 أثرت على الاستقرار الأمني والاجتماعي وعلى نسق النشاط الاقتصادي وعلى التوازنات المالية العامة للبلاد. غير أنّ الأثر السلبي لهذه الفترة مازال واضحا على الوضع الاقتصادي وعلى المالية العمومية بالخصوص كما يتبين من خلال:

- تراجع معدل نسبة النمو خلال الفترة الممتدة من 2011- 2019إلى 1.6% مقابل 3 %في 2010
- تراجع ترتيب تونس في المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال والترقيم السيادي.

كما كان لهذه التطورات تأثيرا مباشرا على توازنات المالية العمومية حيث ارتفع معدل نسبة عجز الميزانية خلال الفترة الممتدة من 2011 - 2019 إلى 5.1% مقابل 1% في2010 وارتفاع حجم الدين العمومي من 40% سنة 2010 الى 72% سنة 2019 وذلك نتيجة:

- ارتفاع نفقات الميزانية بالعلاقة مع ارتفاع الانتدابات والإدماج بالوظيفة العمومية وتطور نفقات الأمن والدفاع والتأخر في تنفيذ الإصلاحات وخاصة منظومات الدعم.
- تراجع موارد الميزانية نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات التي كانت تساهم بصفة فعالة في موارد الدولة (خاصة الفسفاط والمحروقات) وارتفاع النشاط غير المنظم وانخفاض جاذبية الاقتصاد الوطني لاستقطاب الاستثمار.

و لئن عرفت بداية لتعافي الاقتصاد الوطني خلال سنتي 2018 و 2019 من خلال تحسن بعض المؤشرات خاصة على مستوى عجز الميزانية 3.6% سنة 2019 مقابل 4.8 % سنة 2018 و 6.1 % على التوالي لسنتي 2016 و 2017، إلا أن سنة 2020**شهدت تفشي فيروس "كوفيد-19"**الذي أثر سلبا على جملة المؤشرات المذكورة مما أدى إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية لاحتواء انتشاره خاصة غلق الحدود وفرض الحجر الصحي الشامل والموجه وحضر التجوال.

وقد أدى هذا الوضع إلى انكماش الاقتصاد الوطني خلال السداسي الأول من سنة 2020 حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة بنسبة -11.9% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة وتراجع بنسبة-21.6% خلال الثلاثي الثاني مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

وينتظر أن تسجل كامل سنة 2020 نسبة نمو بالأسعار القارة بـ-7.3% مقابل 2.7% مقدرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020.

وتشير التقارير الأولية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى أن آفاق الاقتصاد العالمي بالنسبة لسنة 2020 ستشهد تراجعا كبيرا نتيجة تفشي فيروس "كوفيد-19". إلا أن سنة 2021 ستشهد بداية التعافي لذا وجب إعطاء الأولوية القصوى للقيام بإجراءات للحد من الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وضمان انطلاقة جديدة ومستدامة للاقتصاد الوطني بداية من سنة 2021،تضمن العودة التدريجية للنسق الاقتصادي والمحافظة على مواطن الشغل،وتمكن من توفير مناخ ملائم للتشجيع على الاستثمار و اقتناص الفرص التي قد يطرحها الواقع الاقتصادي والجيوسياسي الدولي لما بعد

"كوفيد-19". حيث من المنتظر وفق آخر التقديرات أن يبلغ النمو نسبة 4.0% ويبقى هذا رهين سيطرة المجتمع الدولي على هذه الجائحة.

1. الأهداف الإستراتيجية للفترة 2021-2023:

تنبثق أهم الأهداف الإستراتيجية للفترة 2021-2023من برنامج أولويات الحكومة للفترة المقبلة و خاصة منها:

✓ **الأولوية الأولى: إيقاف نزيف المالية العمومية من خلال:**

أ. تحسين الموارد الذاتية للدولة عبر إجراءات تستهدف استعادة نسق نمو إيجابي بداية من سنة 2021 وذلك من خلال:

- استعادة نسق الإنتاج الطبيعي في القطاعات الإستراتيجية الداعمة لموارد الدولة ومنها خاصة قطاعي الطاقة والمناجم في اطار خطة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار البعد الاستراتيجي والحيوي لهذه القطاعات مع تنفيذ سياسة اقتصادية واجتماعية دامجة للجهات.
- مواصلة الإحاطة بالمؤسسات المتضررة من "كوفيد-19" والإسراع بتفعيل آليات التمويل لكافة القطاعات المتضررة الى حين تحقيق التعافي من آثار الجائحة إضافة الى تنشيط بقية المنظومات الموجهة لفائدة المؤسسات التي تواجه صعوبات اقتصادية.
- اعتبار إصلاح المنظومة اللوجستية ورقمنة الخدمات النقل والاتصالات كأولوية وطنية لتحسين نسق الإنتاج والتصدير والضغط على كلفة الخدمات وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني سواء على مستوى التسويق أو استقطاب المستثمرين.

ب. اتخاذ جملة من الإجراءات ضمن قانون المالية لسنة 2021 تهدف إلى توفير موارد إضافية للدولة مع مراعاة عدم الترفيع في الضغط الجبائي على المؤسسات الاقتصادية العاملة في القطاع المنظم أو على المواطن الذي يقوم بواجبه الجبائي و ذلك من خلال :

- إحكام الاستخلاص ودعم الشفافية والتصدي للتهرب الجبائي ومعالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي باعتبار تداعياتها السلبية على تنافسية المؤسسة وموارد الدولة وصحة المستهلك،
- إعادة بناء جسور الثقة بين المواطن والواجب الجبائي من خلال إقرار إصلاحات متعددة الجوانب تشمل خاصة إصلاحات تشريعية لتيسير القيام بالواجب الجبائي وتخفيف الضغط الجبائي على المطالبين بالأداء
- إصلاحات تنظيمية وعملية لتحديث مصالح الجباية وطرق عملها ولا سيما من خلال رقمنة الإجراءات الجبائية وتقييد هذه المصالح باحترام جملة من التعهدات المطمئنة للمطالبين بالأداء بخصوص علاقتهم بها واتصالهم بحقوقهم التي يكفلها لهم القانون والعمل بالتوازي على حث هؤلاء على مزيد احترام واجباتهم الجبائية والارتقاء بالوعي الجبائي إلى المستوى المأمول والتصدي لكل أشكال التهرب و التحيل الضريبي.

و للغرض فقد تضمن قانون المالية لسنة 2021 اجراءات جبائية تهم:

- مواصلة توسيع قاعدة الضريبة،

- مواصلة تجسيم برنامج إصلاح المنظومة الجبائية وذلك فيما يتعلق بحذف النظام التقديري الحالي تبعا لضعف مساهمته في الموارد الجبائية وارتفاع نسبة إخلال المطالبين بالضريبة المنتفعين به وتعويضه بنظام المؤسسات الصغيرة الذي يقوم على مبدأ دفع الضريبة على أساس جدول الضريبة على الدخل على أساس هامش الربح وحسب صنف النشاط على ألا تقل عن ضريبة دنيا تضبط حسب مناطق الانتصاب وصنف النشاط.

- مراجعة وتوحيد الضريبة الدنيا المستوجبة للانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان الاستغلال وإعادة الاستثمار بالترفيع في مبلغها وتوحيد طريقة احتسابها بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين وذلك باحتساب الضريبة الدنيا بنسبة 50% من الضريبة المستوجبة دون الأخذ بعين الاعتبار للأرباح والمداخيل القابلة للطرح سواء تعلق الأمر بأشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين.

- سن ضريبة دنيا بالنسبة للشركات الخاضعة للضريبة على الشركات بنسبة 35% والمنتفعة بطرح كلي أو جزئي للأرباح المعاد استثمارها محددة بـ30% من الربح الموظفة عليه الضريبة بعد الأخذ بعين الاعتبار للأرباح المعاد استثمارها والقابلة للطرح.

- تعبئة موارد إضافية لفائدة ميزانية الدولة و منها:

- الترفيع في المعلوم على الاستهلاك المستوجب على الخمور والجعة و بعض المنتوجات البترولية
- إحداث معلوم على السكر يستوجب على كل كل غرام يباع معد للاستهلاك المنزلي أو الصناعي أو الحرفي.

✓ **الأولوية الثانية:إصلاح القطاع العمومي** عبر الإجراءات الخصوصية التالية:

- دعم تنفيذ البرنامج المتعلق بإصلاح الإدارة بتكريس خيار الرقمنة والعمل عن بعد والعناية بالعنصر البشري بالإدارة المركزية والجهوية من حيث تطوير منظومة التكوين والمسارات المهنية مع إيلاء عناية خاصة بالمسارات العليا فيما يتعلق بشروط التأهل لها وشروط ممارستها.
- اعتماد برنامج الاعتناء بالمؤسسات العمومية يأخذ بعين الإعتبار خصوصية كل مؤسسة حسب نوعية النشاط والخدمات ووضعيتها المالية بالشراكة مع الأطراف الاجتماعية.
- إعادة النظر في منظومة الإشراف في اطار مزيد المرونة على المنشآت التي تستجيب لمعايير التصرف وتوفر ضمانات الأداء والجودة

✓ **الأولوية الثالثة:استعادة الثقة ودعم الاستثمار:**

في هذا السياق ،تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 بالاعتماد على الأهداف التالي:

- عدم الترفيع في نسب الأداء وفي العبء الجبائي بصفة عامة،
- مواصلة تجسيم برنامج إصلاح المنظومة الجبائية وذلك فيما يتعلق بالتخفيض في النسبة العامة للضريبة على الشركات وتوحيد النسب وذلك بالإبقاء على نسبتي 35% و10% وتوحيد النسب الأخرى (25% و20% و13.5%) باعتماد نسبة 18%.

- التشجيع على الادخار متوسط وطويل المدى عن طريق حسابات الادخار في الأسهم وعقود التأمين على الحياة وتكوين الأموال وذلك بالترفيع في المبلغ القابل للطرح من 50.000 دينار و10.000 دينار حسب الحالة إلى 100.000 دينار.

- مواصلة تجسيم تعهدات البلاد التونسية فيا يتعلق بالمعايير الدنيا لبرنامج عمل تفادي ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق تآكل قاعدة الضريبة وتحويل الأرباح لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والذي انخرطت وشاركت فيه البلاد التونسية في إطار الاستراتيجية الهادفة إلى التصدّي للتهرب الجبائي ودعم الشفافية. وتتجسم أهمية هذا البرنامج في الآليات التي يوفرها لتدعيم التصدّي للممارسات الضريبية اللاّ مشروعة وتحويل الأرباح خارج البلاد التونسية عن طريق قاعدة

الضريبة. وفي هذا الإطار يجدر التذكير إلى أن البلاد التونسية تخضع سنويا إلى تقييم من قبل النظراء حول مدى تجسيمها للمعايير الدنيا.

- مواصلة المفاوضات بشأن مشاريع اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي مع الشركاء الاقتصاديين وخاصة البحرين واليابان، حيث تم عقد جولات مفاوضات بشأنهما غير أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق يشمل كامل فصول مشروع الاتفاقيتين وكذلك مع دول أخرى وذلك في إطار حرص البلاد التونسية على توسيع التعاون الثنائي مع البلدان في المجال الضريبي وتوفير الإطار القانوني الملائم وتعزيز التبادل في شتى المجالات.

- استعادة الثقة في المعاملات المالية للدولة التي تتعهد بسداد كامل ديونها بحلول نهاية سنة 2021 مع الالتزام مستقبلا بخلاص المزودين في الآجال القانونية.و قد تم في الميزانية المحينة لسنة 2020 برمجة حوالي 4100 م د لخلاص المزودين والمؤسسات العمومية لمساندتها على الاضطلاع بمهامها الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على ديمومتها،

- الحفاظ على استقرار المنظومة القانونية للإستثمار الخاص واستكمال تركيز اطارها المؤسساتي والترتيبي مع النظر في التعديلات اللازمة عند الاقتضاء.

- إعطاء الأولوية القصوى في الاستثمارات العمومية مركزيا وجهويا خلال سنة 2021 لصيانة وإعادة تهيئة البنية التحتية.
- تفعيل منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- استكمال المنظومة الترتيبية للإقتصاد الاجتماعي والتضامني

✓ **الأولوية الرابعة: المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن** عن طريق:

- مزيد توجيه الدعم نحو مستحقيه في إطار اصلاح منظومة الدعم واعتماد الإجراءات الظرفية الملائمة لترشيدها بالتوازي مع انطلاق تنفيذ المشروع الجذري والشامل لهذه المنظومة بتركيز المعرف الوحيد ونظام الإستهداف والإحصاء والرقابة.
- التصدي للمضاربة والتحكم في مسالك التوزيع وتقليص تدخل الوسطاء وتدعيم دور مجلس المنافسة لردع الممارسات التي تضر بالمنافسة ولضمان فاعلية السوق.

✓ **الأولوية الخامسة: حماية الفئات الهشة** من خلال:

- التزام الدولة بحصر تداعيات الأزمة الصحية بحماية الفئات الهشة ومساندتها حتى نهاية الجائحة.
- محاربة الفقر في إطار تمشي واقعي يأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الدولة بما يسمح بتحسين تدريجي لمؤشرات الفقر باعتماد مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني.
- الحد تدريجيا من أشكال العمل الهش.

2. اطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2021-2023:

تشكل السنوات القادمة مرحلة مفصلية و محورية في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لدعم أسس الاقتصاد الكلي و التحكم في التوازنات المالية و سيتم العمل على استرجاع نسق النمو ليرتفع من -7.3٪ **في 2020 الى 4 ٪سنة2021 و 3 ٪سنة 2022 و3.1٪ سنة 2023و بالتالي دعم الموارد الذاتية للدولة** بالاستفادة من الأثر الإيجابي لعودة النمو و تطور الموارد الذاتية بمعدل **8.9**% منها **المداخيل الجبائية** بمعدل **10.4%**خلال الفترة 2021-2023.

كما ينتظر أن تتظافر الجهود في باب الإنفاق لمزيد التحكم في عجز الميزانية وحصره في مستوى **4%** في 2023 و ذلك من خلال ترشيد نفقات التصرف وخاصة نفقات الأجور ورصد اعتمادات التنمية وفقا للأولويات المرسومة.

1) نفقات **التأجير**:تتطلب صعوبة المرحلة التحكم بصفة فعلية في نفقات الأجور و ذلك من خلال حسن توظيف الموارد البشرية المتوفرة بإعادة توزيعها عند الاقتضاء سواء داخل الهياكل الوزارية أو بين الجهات و توجيه الانتدابات الجديدة لتلبية الحاجيات الأساسية خاصة في قطاعات الأمن والدفاع والتعليم والصحة.و من المتوقع أن تتراجع نسبة الأجور من الناتج إلى**15%** بعد أن بلغت مستوى قياسي بـ 17.3% في 2020.

2) **نفقات التسيير**: سيتم الحرص على ترشيد نفقات التسيير و إحكام توزيعها حسب البرامج العمومية مع ضرورة التحكم فيها للبقاء في مستوى الاعتمادات المرسمة و التأكد منعدم تسجيل متخلدات تجاه المزودين.

3) **نفقات الدعم** : سيتم الانطلاق في تطبيق خارطة الطريق لإصلاح دعم المحروقات، وتقتضي هذه الخارطة تفعيل ستة إجراءات أساسية تتوزع على مرحلتين وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي :

1 : تعديل الأسعار بصفة متواصلة و تدريجية بهدف الرفع النهائي للدعم على مرحلتين:

أ- تشمل المرحلة الأولى :

- المواد النفطية الأقل إستهلاكا من قبل العائلات الفقيرة و الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة (البنزين و الغازوال) وذلك بتفعيل الية التعديل الأوتوماتيكي بالنسبة لهذه المواد.
- الكهرباء والغاز بالنسبة لكبار المستهلكين وذلك بتطبيق نسب تعديل مرتفعة، و بالنسبة لحرفاء الجهد المنخفض و الضغط المنخفض سيتم تطبيق نسب أقل.

ولا تشمل هذه المرحلة الأولى غاز البترول السائل و بترول الإنارة و التعريفات الإجتماعية بالنسبة للكهرباء والغاز.

ب- تشمل المرحلة الثانية :

- المواد النفطية الأكثر دعما (غاز البترول السائل و بترول الإنارة) وذلك بتطبيق نسب تعديل مرتفعة و بقية المواد النفطية بتطبيق نسب أقل.
- الكهرباء والغاز بالنسبة لحرفاء الجهد المنخفض والضغط المنخفض بتطبيق نسب تعديل مرتفعة و بقية الحرفاء بنسب أقل.

2 : إصلاح قطاع الطاقة:

- إحداث وكالة التعديل القطاعي وذلك قصد متابعة حسن آداء الشركات المتدخلة في القطاع
- إحداث آلية شفافة لضبط التعريفات وتعزيز ثقة المواطن في الإصلاح

3 : تخفيض كلفة إنتاج الكهرباء والمواد النفطية:

وذلك بهدف حصر منحة الدعم في حدود معقولة خلال المرحلة الأولى ورفع الدعم نهائيا في نهاية المرحلة الثانية إثر الترفيع في أسعار بيع جملة المواد المذكورة بمستويات تمكن من تغطية كامل كلفة إنتاجها و/أو توريدها، مع الإشارة إلى أن تجسيم هذا الإجراء سيتم في إطار عقد حسن الآداء (contrat de performance) الذي شرعت في تنفيذه كل من شركة STIR و STEG

4 : إجراءات للحدّ من إنعكاسات ا لترفيع في الأسعار على الأسر:

ويتمثل أساسا في إستبدال طريقة دعم المواد المعتمدة حاليا بالدعم المباشر لدخل العائلات الفقيرة والفئات الإجتماعية الأخرى المستحقة فعلا للدعم ، وذلك عبر الترفيع في قيمة التحويلات الإجتماعية الحالية وعبر آليات أخرى ستفرزها الدراسات الجارية حاليا عن طريق وزارة الشؤون الإجتماعية.

5 : إجراءات للحدّ من إنعكاسات الترفيع في الأسعار على قطاع الإنتاج:

تشجيع الصناعات كثيفة الإستخدام للطاقة على مزيد الإنخراط في برامج النجاعة الطاقية بإشراف الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة .

6 : تكثيف حملات الإتصال والتحسيس.

يهدف هذا الإجراء إلى تحسيس جملة المستهلكين وخاصة منهم المستحقين فعلا إلى الدعم بأهمية عملية إصلاح دعم المحروقات التي تمكن من إعادة توزيع قسط من إعتمادات الدعم وتوظيفها بصفة مباشرة لفائدتهم، وذلك عبر الترفيع في اعتمادات التحويلات الإجتماعية من ناحية، وبصفة غير مباشرة عبر توظيف مبالغ أخرى لخلق مواطن شغل وموارد رزق إضافية من ناحية أخرى.

4) **نفقات الاستثمارات و العمليات المالية**: سيتم الترفيع التدريجي في الاعتمادات المخصصة لنفقات التنمية للمحافظة على معدل 5.5% من الناتج المحلي في مرحلة أولى ثم الترفيع فيه في مرحلة ثانية و ذلك من خلال ضبط حجم الاعتمادات المتعلقة بالمشاريع و بالبرامج المتواصلة على ضوء التنفيذ المادي و المالي المنتظر لهذه المشاريع و البرامج سواء على المستوى المركزي أو الجهوي و كذلك المشاريع و البرامج التي تنفذ من قبل المؤسسات تحت الإشراف، مع إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع المرسمة و خاصة منها المعطلة بالجهات لتسريع نسق إنجازها، كما سيتم اعطاء الأولوية لمشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن على غرار التعليم و الصحة و خاصة بالمناطق المعزولة لفك عزلتها.

و من جهة أخرى، سيتم إعداد خطة عمل لإصلاح المؤسسات العمومية مما يمكن من إنقاذها و تحسين مؤشراتها المالية و المحافظة على مواطن الشغل فيها و تخفيف العبء على المالية العمومية.

ويتميز **اطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2021-2023** بـ:

- تحسين نسبة تمويل ميزانية الدولة بالاعتماد على الموارد الذاتية لتبلغ في أفق **2023نسبة 69.2% مقابل 58% محينة لسنة 2020**
- حصر نسبة عجز الميزانية في حدود **4.4%**دون اعتبار التخصيص و الهبات و المصادرة و **4 %** باعتبار التخصيص و الهبات و المصادرة موفى 2023 مقابل **13.4%محينة لسنة 2020** و تحقيق **عجز أولي ايجابي بداية من سنة 2023**.
- بلوغ حجم الدين العمومي نسبة**95% من الناتج في موفى 2023** مقابل 90% محينة لسنة 2020.

و يحوصل الجدول التالي توازن مشروع ميزانية الدولة للسنوات 2021-2023 والنتائج المحينة لسنة 2020:

إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي وتوزيعه القطاعي

الاطار العام للميزانية متوسط المدى و توزيعه القطاعي

I- جدول التوازنات العامة للميزانية

1- موارد الدولة و تكاليفها

بحساب المليون دينار

		ق م 2020	ق م ت 2020	ق م 2021	2022	2023
	جملة موارد الدولة	**47227.0**	**51699.0**	**52617.0**	**52716.0**	**56004.0**
.1	موارد الميزانية	35859.0	29971.0	33009.0	36209.0	38727.0
.2	موارد الخزينة	11368.0	21728.0	19608.0	16507.0	17277.0
	جملة تكاليف الدولة	**47227.0**	**51699.0**	**52617.0**	**52716.0**	**56004.0**
.1	تكاليف الميزانية	39191.0	43700.0	41016.0	42902.0	44541.0
.2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	8036.0	7999.0	11601.0	9814.0	11463.0

2- جدول عمليات الميزانية

		ق م 2020	ق م ت 2020	ق م 2021	2022	2023
	جملة مداخيل الميزانية	**35859.0**	**29971.0**	**33009.0**	**36209.0**	**38727.0**
		9.0%	-6.9%	10.1%	9.7%	7.0%
.1	**المداخيل الجبائية**	**31759.0**	**26107.0**	**29725.0**	**32505.0**	**35155.0**
		9.2%	-9.7%	13.9%	9.4%	8.2%
.2	**المداخيل غير الجبائية**	**3800.0**	**2807.0**	**2484.0**	**3404.0**	**3272.0**
.3	**الهبات**	**300.0**	**1057.0**	**800.0**	**300.0**	**300.0**
	جملة نفقات الميزانية	**39191.0**	**43700.0**	**41016.0**	**42902.0**	**44541.0**
		7.7%	22.1%	-6.1%	4.6%	3.8%
.1	نفقات التأجير	19030.0	19247.0	20118.0	20468.0	20808.0
.2	نفقات التسيير	1743.0	2040.0	1900.0	2027.0	2160.0
.3	نفقات التدخلات	9882.1	12987.0	9720.0	9146.0	9233.0
.4	نفقات الاستثمار	3791.4	3826.0	4033.0	4500.0	4800.0
.5	نفقات العمليات المالية	215.6	216.0	302.0	350.0	400.0
.6	نفقات التمويل	3762.0	4371.0	4275.0	5211.0	5840.0
.7	النفقات الطارئة و غير الموزعة	766.9	1013.0	668.0	1200.0	1300.0
.1	**النتيجة الأولية باعتبار الهبات الخارجية والمصادرة**	**430.0**	**-9358.0**	**-3732.0**	**-1482.0**	**26.0**
	النسبة من الناتج	**0.3%**	**-8.4%**	**-3.1%**	**-1.1%**	**0.0%**
.2	**النتيجة الجملية باعتبار الهبات الخارجية والمصادرة**	**-3332.0**	**-13729.0**	**-8007.0**	**-6693.0**	**-5814.0**
	النسبة من الناتج	**-2.7%**	**-12.4%**	**-6.6%**	**-5.1%**	**-4.1%**
.3	**النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات الخارجية والمصادرة**	**-3782.0**	**-14936.0**	**-8857.0**	**-7043.0**	**-6164.0**
	النسبة من الناتج	**-3.0%**	**-13.4%**	**-7.3%**	**-5.4%**	**-4.4%**

التوزيع القطاعي لإطار الميزانية متوسط المدى 2021 - 2023

بحساب الألف دينار

	المهمات والمهمات الخاصة	ق م 2020	محين 2020	2021	2022	2023
1	مجلس نواب الشعب	43,903	43,903	42,839	44,000	49,000
2	رئاسة الجمهورية	140,953	140,953	169,000	153,000	157,000
3	رئاسة الحكومة	197,855	197,855	207,809	214,000	220,000
4	مهمة الداخلية	3,712,321	3,745,111	3,927,000	4,018,000	4,129,000
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة	1,156,941	1,201,941	1,230,000	1,252,000	1,287,000
6	مهمة العدل	742,205	732,205	780,000	803,000	825,000
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	270,543	270,543	287,000	293,000	301,000
8	مهمة الدفاع الوطني	3,241,777	3,218,822	3,440,000	3,509,000	3,605,000
9	مهمة الشؤون الدينية	149,044	149,044	164,000	161,000	166,000
10	مهمة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار					
	جزء 1 : المالية	913,088	1,093,088	1,175,000	988,000	1,016,000
	جزء 2 : التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	889,831	679,831	890,300	963,000	990,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	73,352	73,352	75,500	79,000	82,000
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1,726,890	1,760,890	1,780,000	1,869,000	1,921,000
13	مهمة الصناعة والطاقة والمنجم	277,161	297,161	278,000	300,000	308,000
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	203,707	203,707	205,500	220,000	227,000
15	مهمة تكنولوجيات الإتصال	133,501	113,501	134,000	144,000	148,000
16	مهمة السياحة	157,582	177,582	160,000	171,000	175,000
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	1,479,112	1,634,112	1,735,000	1,601,000	1,645,000
18	مهمة النقل واللوجيستيك	228,650	228,650	229,500	247,000	254,000
19	مهمة الشؤون الثقافية	351,000	341,000	358,400	380,000	390,000
20	مهمة الشباب والرياضة والإدماج المهني					
	جزء 1 : شؤون الشباب والرياضة	755,777	802,977	778,000	818,000	841,000
	جزء 2 : التكوين المهني والتشغيل	917,637	962,637	968,000	993,000	1,021,000
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن	190,379	185,379	196,000	206,000	212,000
22	مهمة الصحة	2,544,430	2,864,430	2,885,000	2,754,000	2,830,000
23	مهمة الشؤون الإجتماعية	1,631,094	2,658,094	1,955,000	1,765,000	1,814,000
24	مهمة التربية	6,509,948	6,479,948	6,728,000	7,046,000	7,240,000
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1,782,591	1,762,591	1,828,000	1,929,000	1,983,000
26	المجلس الأعلى للقضاء	8,800	8,800	6,865	7,000	7,000
27	المحكمة الدستورية	6,140	6,140	6,496	7,000	800
28	محكمة المحاسبات	20,225	20,225	25,719	30,000	31,000
29	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	25,666	25,666	26,504	27,000	27,000
	جملة فرعية دون الدعم	**30,482,103**	**32,080,138**	**32,672,432**	**32,991,000**	**33,901,000**
	دعم المواد الأساسية	1,800,000	3,350,000	2,400,000	2,400,000	2,400,000
	دعم المحروقات	1,880,000	2,286,000	401,000	500,000	500,000
	دعم النقل	500,000	600,000	600,000	600,000	600,000
	جملة فرعية باعتبار الدعم	**34,662,103**	**38,316,138**	**36,073,432**	**36,491,000**	**37,401,000**
34	نفقات التمويل	**3,762,000**	**4,371,000**	**4,275,000**	**5,211,000**	**5,840,000**
35	نفقات الطارئة	**766,897**	**1,012,862**	**667,568**	**1,200,000**	**1,300,000**
	الجملة العامة	**39,191,000**	**43,700,000**	**41,016,000**	**42,902,000**	**44,541,000**
	الجملة دون نفقات التمويل	**35,429,000**	**39,329,000**	**37,254,000**	**37,691,000**	**38,701,000**

جدول التوازنات العامة
لميزانية الدولة

جدول التوازنات العامة للميزانية

1- موارد الدولة و تكاليفها

		ق م 2020	ق م ت 2020	ق م 2021
	جملة موارد الدولة	**47227.0**	**51699.0**	**52617.0**
.1	موارد الميزانية	35859.0	29971.0	33009.0
.2	موارد الخزينة	11368.0	21728.0	19608.0
	جملة تكاليف الدولة	**47227.0**	**51699.0**	**52617.0**
.1	تكاليف الميزانية	39191.0	43700.0	41016.0
.2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	8036.0	7999.0	11601.0

2- جدول عمليات الميزانية

		ق م 2020	ق م ت 2020	ق م 2021
	جملة مداخيل الميزانية	**35859.0**	**29971.0**	**33009.0**
		9.0%	-6.9%	10.1%
.1	المداخيل الجبائية	**31759.0**	**26107.0**	**29725.0**
		9.2%	-9.7%	13.9%
.2	المداخيل غير الجبائية	**3800.0**	**2807.0**	**2484.0**
.3	الهبات	**300.0**	**1057.0**	**800.0**
	جملة نفقات الميزانية	**39191.0**	**43700.0**	**41016.0**
		7.7%	22.1%	-6.1%
.1	نفقات التأجير	19030.0	19247.0	20118.0
.2	نفقات التسيير	1743.0	2040.0	1900.0
.3	نفقات التدخلات	9882.1	12987.0	9720.0
.4	نفقات الاستثمار	3791.4	3826.0	4033.0
.5	نفقات العمليات المالية	215.6	216.0	302.0
.6	نفقات التمويل	3762.0	4371.0	4275.0
.7	النفقات الطارئة و غير الموزعة	766.9	1013.0	668.0
.1	النتيجة الأولية باعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	**430.0**	**-9358.0**	**-3732.0**
	النسبة من الناتج	**0.3%**	**-8.4%**	**-3.1%**
.2	النتيجة الجملية باعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	**-3332.0**	**-13729.0**	**-8007.0**
	النسبة من الناتج	**-2.7%**	**-12.4%**	**-6.6%**
.3	النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	**-3782.0**	**-14936.0**	**-8857.0**
	النسبة من الناتج	**-3.0%**	**-13.4%**	**-7.3%**

جدول عمليات تمويل الميزانية

جدول عمليات تمويل الميزانية (عمليات الخزينة)

		ق م 2020	ق م ت 2020	ق م 2021
	جملة موارد الخزينة	**11368.0**	**21728.0**	**19608.0**
.1	جملة موارد الاقتراض	**11248.0**	**21549.0**	**19508.0**
	موارد الاقتراض الخارجي	8848.0	7282.0	16608.0
	موارد الاقتراض الداخلي	2400.0	14267.0	2900.0
.2	جملة موارد الخزينة الأخرى	**120.0**	**179.0**	**100.0**
	استخلاص أصل قروض	**120.0**	**179.0**	**100.0**
	موارد خزينة أخرى	0.0	0.0	0.0

	جملة تكاليف الخزينة	**11368.0**	**21728.0**	**19608.0**
.1	جملة تسديد أصل الدين	**7916.0**	**7454.0**	**11501.0**
	تسديد أصل الدين الداخلي	3157.0	3121.0	4995.0
	تسديد أصل الدين الخارجي	4759.0	4333.0	6506.0
.2	تمويل العجز باعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	**3332.0**	**13729.0**	**8007.0**
.3	قروض و تسبقات الخزينة	**120.0**	**545.0**	**100.0**

- إطار الميزانية متوسط المدى
- جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
- جدول عمليات تمويل الميزانية